تابع الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين

مجيء الحال من المبتدأ:

قال ابن مالك في باب " عطف النسق ":

فالعطفُ مطلقاً بواوٍ ثم حتى أم أو كفيك صدقٌ ووفا١

فقوله: "العطف" مبتدأ وخبره "بواو" وما بعده. و"مطلقاً" حال من العطف. قاله المكودي٢.

فقوله: "ومطلقاً حال من العطف" فيه إتيان الحال من المبتدأ وهو ضعيف.

وقيل: حال من الضمير المستتر في الخبر. وجاء تقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه؛ لأن ذلك مغتفر في النظم. على أن الأخفش، والناظم أجازاه قياساً٣.

قلت: ستأتي قريباً مسألة تقديم الحال على عاملها الظرفي.
وسأناقش - هاهنا - مسألة إتيان الحال من المبتدأ. فأقول:

اختلف النحويون في مجئ الحال من المبتدأ؛ فظاهر كلام سيبويه أن صاحب الحال في نحو: "فيها قائماً رجلٌ" هو المبتدأ. وصححَّه ابن مالك.

وأكثر النحويين على منعه قائلين: إن صاحب الحال هو الضمير المستكن في الخبر بناءً على أنه لا يكون إلاَّ من الفاعل والمفعول٤.

قال ابن مالك:

"وقول سيبويه هو الصحيح؛ لأن الحال خبرٌ في المعنى، فَجَعْلُه لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما"٥.

(وزعم أبو الحسن بن خروف أن الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه، والفراء إلاَّ إذا تأخر، وأما إذا تقدم فلا ضمير فيه. واستدل على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد، وأن يعطف عليه، وأن يبدل منه كما فعل ذلك مع التأخر)٦.

وإذا قيل: "زيد راكباً صاحبك" لم يجز عند الجمهور إلاَّ على تقدير: إذا كان راكباً٧.

كما يظهر من كلام أبي القاسم الزجاجي في الجمل أن الابتداء يعمل في الحال؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال ٨.

ومذهب أبي العباس المبرد، وتبعه ابن السراج أنه لا يعمل في الحال إلا فعل مجرد أو شيء في معنى الفعل كاسم الإشارة في قولك: هذا زيد قائماً؛ لأن المبتدأ هاهنا في معنى الفعل وهو التنبيه، كأنك قلت: انتبه له قائماً.

وإذا قلت: ذاك زيد قائماً صار كأنك قلت: أُشير لك إليه قائماً٩.

أما مذهب سيبويه: فإن الذي يظهر لي - كما ظهر لغيري من قبل - أن الحال تجئ من المبتدأ. فإنه قال في باب "ما ينتصب لأنه خبرٌ للمعروف المبني...":

(فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقاً...، فـ"هذا" اسمٌ مبتدأ يُبنى عليه ما بعده وهو "عبد الله"، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله... والمعنى أنك تريد أن تعرِّفه عبد الله؛ لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً، فـ " منطلقاً " حال قد صار فيها عبد الله، وحال بين منطلق وهذا١٠.

لكن الذي يبدو لي من هذا النصّ أن المذهب المتقدم عن المبرد وابن السراج موافق لمذهب سيبويه وهو أن الحال تجيء من المبتدأ إذا كان في معنى الفعل كأسماء الإشارة؛ لأن سيبويه قال: "فكأنك قلت: انظر إليه منطلقا"

ومثَّل سيبويه - في موضع آخر من الكتاب - بـ"فيها عبد الله قائماً، وعبد الله فيها قائماً" ثم قال:

---

١ الألفية ص 42.
٢ شرح المكودي 142.
٣ انظر: حاشية الملوي على المكودي 142.
٤ انظر: شرح التسهيل 333/2، البسيط 315/1، 528، الارتشاف 347/2، الهمع 23/4.
٥ شرح التسهيل 333/2.
٦ شرح التسهيل 333/2، وانظر: الارتشاف 347/2، والهمع 23/4.
٧ انظر: البسيط 315/1.
٨ انظر: الجمل 363، 364. وانظر كذلك ص35.
٩ انظر: المقتضب 274/3، 168/4. وانظر: الأصول 218/1.
١٠ الكتاب 256/1.

"قولك: "فيها" كقولك: استقرَّ عبد الله، ثم أردت أن تخبر على أية حال استقرَّ فقلت: قائماً، فـ "قائم" حال مُسْتَقَرٌّ فيها.

وإن شئت ألغيت "فيها"١١ فقلت: فيها عبد الله قائمٌ... فإذا نصبت القائم فـ"فيها" قد حالت بين المبتدأ والقائم واستُغني بها، فعمل المبتدأ حين لم يكن القائم مبنياً عليه عَمَلَ: هذا زيد قائماً"١٢.

والراجح لديَّ أن المبتدأ يعمل في الحال إذا كان فيه معنى فعل كما قال سيبويه، وأبو العباس المبرد وأبو بكر بن السراج، وصححه ابن مالك.

وفي القرآن الكريم: {وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً}١٣.

فالجمهور على نصب "شيخاً" وفيه وجهان ١٤ أشهرهما أنه حالٌ، والعامل فيه معنى الإشارة، والتنبيه أو أحدهما.

والآخر: أنه منصوب على التقريب١٥ عند الكوفيين.

مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ:

حق الحال أن تكون من المعرفة؛ لأنها خبر في المعنى، وصاحبها مخبر عنه، فأصله أن يكون معرفة.

وكما جاز أن يُبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى، وأمن اللبس. ولا يكون ذلك في الأكثر إلا بمسوغ. قاله ابن مالك١٦.

وأشهر ما ذكره النحويون من مسوغات تنكير صاحب الحال تخصيصُه بوصف أو بإضافة.

فمن الأول قول الحق تبارك وتعالى: {فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنا}١٧.

ومن الثاني قوله: {فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ}١٨.

ومن مسوغات تنكيره كذلك: تقدم الحال عليه نحو: جاءني ضاحكاً رجلٌ.

أو اعتماده على نفي كقوله تعالى: {وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ}١٩.

أو نهي كـ"لا تعتب على صديقٍ غائباً".

وقد اختلف النحاة في مجيء الحال من النكرة دون مسوغ من المسوغات السابقة؛ فذهب سيبويه إلى أن ذلك مقيسٌ لا يُوقف فيه على ما ورد به السماع، وإن كان الإتباع في إعرابه صفةً أقوى٢٠.

ووجه ماذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها٢١.

وذهب ابن مالك إلى إن مجيء صاحب الحال نكرة خالية من المسوغات المذكورة جائز بقلة؛ لقوله في الألفية:

ولم يُنكَّرْ – غالباً - ذو الحال إنْ لم يتأخر أو يُخصَّص أو يَبِنْ

من بعدِ نفـيٍ أو مضاهيـه كـلا يبغ امرؤٌ على امرىءٍ مستسهلاً٢٢

ولمَّا كان هذا مذهبه - في مجيء صاحب الحال نكرة - فقد جاء شيءٌ من ذلك في باب "الإبدال" إذ قال:

أحرفُ الإبدالِ هَدَأْتَ مُوطيا فأبدلِ الهمزةَ من واو ويا

---

١١ يُسمي سيبويه الظرف - إذا لم يكن خبراً - ملغى؛ لأنه يتم الكلام بإلغائه وإسقاطه، وذلك قوله: وإن شئت ألغيت فيها فقلت: فيها عبد الله قائم. انظر: شرح السيرافي جزء (2) لوحة 199.

١٢ الكتاب 261،262/1.

١٣ من الآية 72 من سورة هود.

١٤ انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج64/3، الكشاف 225/2، التبيان 707/2، الفريد 649/2، الدر المصون 357/6.

١٥ يراد بالتقريب عمل اسم الإشارة "هذا وهذه" في الجمل الاسمية. قال السيوطي: (وذهب الكوفيون إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات "كان" في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفةُ قادماً) الهمع 71/2.

١٦ شرح التسهيل 331/2 (بتصرف يسير).

١٧ من الآية 4 من سورة الدخان.

١٨ من الآية 10 من سورة فصلت.

١٩ من الآية 40 من سورة الحجر.

٢٠ الكتاب 272/1.

٢١ انظر: منحة الجليل 263/2.

٢٢ الألفية ص30.

آخراً اثـر ألـفٍ زيـــد وفي فـاعِلِ ما أُعِـلّ عيناً ذا اقتُفي ٢٣
قال الصبان (1206هـ):
"وله: "آخراً" جعله حالاً من المتعاطفين قبله، وإن أحوج إفراده إلى تأويلها بالمذكور، وإلى ارتكاب الحال من النكرة بلا مسوغ، وهو نادر"٢٤.
وذهب ابن هشام إلى ما ذهب إليه ابن مالك٢٥.
أما أبو حيان فقد اختار مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كثيراً قياساً، وإن كان دون الإتباع في القوة٢٦.
ويرى ابن الشجري٢٧ (542هـ) والإسفراييني ٢٨ (684هـ) أن مجيء الحال من النكرة دون مسوغ ضعيف.
وعدَّه ابن أبي الربيع ضعيفاً قبيحاً ٢٩. وكذا عدَّه قبيحاً ابن القواس ٣٠ (696هـ) فقال:
إن خلت النكرة من مسوغ فمجيء الحال منها قبيح؛ لإمكان الحمل على الصفة مع المخالفة في الإعراب٣١.
وقال عنه السيوطي (911هـ): نادر٣٢.
والصحيح عندي ما ذهب إليه سيبويه من صحة مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ، وإن كان دون الإتباع في القوة؛ فقد ورد في كلام العرب شيئ من ذلك، كقولهم: فيها رجلٌ قائماً، وعليه مائةٌ عيناً٣٣.
وما حكاه يونس (182هـ) فيما سبق أن العرب تقول: مررت بماءٍ قعدةَ رجلٍ. ويُسهِّل ذلك أن الحال إنما يجاء بها لتقييد العامل، فلا ضرورة لاشتراط المسوغ في صاحبها.

تقديم الحال على عاملها غير المتصرف:

قال ابن مالك في باب "إعراب الفعل":
وبعدَ حتىَّ هكذا إضمارُ أنْ حَتْمٌ كـ "جد حتى تَسُرَّ ذا حَزَنْ٣٤
فقوله: "إضمار": مبتدأ، و "حَتْمٌ" بمعنى واجب خبره، و"هكذا" في موضع الحال من "حتم" على أنه في الأصل نعت له قدم عليه فانتصب على الحال. والتقدير: إضمارُ أنْ بعد حتى هكذا فقدم الحال على عاملها، وهو غير متصرف، ولا شبيه به للضرورة٣٥.
قلت: مذهب جمهور النحويين ٣٦ أنه إذا كان العامل في الحال فعلاً متصرفاً نحو: أتيت مسرعاً، وزيد دعا مخلصاً فإنه يجوز تقديم الحال عليه.
وكذلك إذا كان العامل صفةً تشبه الفعل المتصرف بأن كانت متضمنةً معنى الفعل، وحروفه، وقبول علاماته الفرعية من تأنيث، وتثنية، وجمع، فذا في قوة الفعل. ويستوي في ذلك اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.
نحو: راحل، ومقبول. فيجوز أن يقال: مسرعاً أتيت، وزيد مخلصاً دعا، وهو مسرعاً راحل، وأنت شاهداً مقبول٣٧.

---

٢٣ الألفية ص67.
٢٤ حاشية الصبان على الأشموني 285/4. وقد تفرَّد الصبان بهذا الإعراب - حسب ما وقفت عليه - أما بقية المعربين فعلى أن "آخراً" و "إثرَ" منصوبان على الظرفية.
٢٥ انظر: أوضح المسالك 317/2.
٢٦ انظر: التذييل والتكميل جزء 3 لوحة 74.
٢٧ انظر: الأمالي 346/1.
٢٨ انظر: لباب الإعراب 325.
والإسفراييني هو تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد. ويعرف عند النحويين بصاحب اللباب وصاحب الضوء (الأنساب 223/1، مفتاح السعادة 173/1).
٢٩ انظر: البسيط 723/2.
٣٠ هو عز الدين أبو الفضل بن جمعة بن زيد بن القواس الموصلي. عالم بالنحو. ولد بالموصل سنة 628هـ. شرَح ألفية ابن معطي وكافية ابن الحاجب. (طبقات الحنابلة 379/2، بغية الوعاة 99/2).
٣١ شرح ألفية ابن معطي 564/2 (بتصرف يسير).
٣٢ انظر: الهمع 21/4.
٣٣ العين - هاهنا - الدينار والذهب.
٣٤ الألفية ص 51.
٣٥ انظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب 111.
٣٦ يرى أبو عمر الجرمي أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها مطلقاً تشبيهاً لها بالتمييز. ويرى الأخفش منع تقديم الحال في نحو " راكباً جاء زيدٌ " لبعدها عن العامل.
انظر: الارتشاف 349/2، توضيح المقاصد 152/2، المساعد 26/2، الهمع 27/4.
٣٧ انظر: شرح الكافية الشافية 752/2، شرح التسهيل 343/2، شرح ابن عقيل 270/2.

قال ابن مالك:

والحالُ إن يُنصب بفعلٍ صُرِّفا   أو صفةٍ أشبهتِ المصرَّفا
فجائزٌ تقديمه كمسرعا   ذا راحلٌ، ومخلصاً زيدٌ دعا[38]

فإذا كان العامل فعلاً غير متصرف كفعل التعجب لم يجز تقديمها عليه.

وكذلك لو كان العاملُ صفةً لا تشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل، فإنه لا يجوز تقديم الحال عليه[39]، نحو: زيد أحسنُ من عمرو ضاحكاً.

وجواز تقديم الحال على العامل المتصرف مشروط بعدم المانع كوقوعه صلة " ال " نحو: أنت المصلي فذّاً، والجائي مسرعاً زيدٌ. فلا يقال: ال فذّاً أنت مصلٍّ، ولا: ال مسرعاً جاءني زيدٌ. بخلاف صلة غيرها فيقال: من الذي خائفاً جاء[40]؟

وكذلك لو كان العامل صلةً لحرفٍ مصدري عامل كـ"أن" أو إحدى أخواتها، نحو: يعجبني أن يقوم زيدٌ مسرعاً، فلا يجوز: يعجبني أنْ مسرعاً يقوم زيد[41].

أو كان مصدراً ينسبك بحرف مصدري، والفعل نحو: سرني ذهابك غداً غازياً، ولأجزينك بودك إياي مخلصاً[42].

وقد يكون العامل غير ما ذكر وعرض له مانع يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله؛ كأن يكون مقروناً بلام ابتداء نحو: لأصبر محتسباً، أو بلام قسم نحو: لأقومن طائعاً؛ فإن ما في حيِّز لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما، إذ لا يقال: محتسباً لأصبر، ولا: طائعاً لأقومنَّ؛ لأن لام الابتداء ولام القسم من الأشياء التي لها الصدارة فلا يجوز أن يعمل ما بعدهما في شيءٍ قبلهما[43].

هذا هو مجمل قول جمهور النحويين في مسألة تقديم الحال على عاملها، ومنهم ابن مالك كما اتضح.

وعليه فإن تقديم الناظم للحال في النظم السابق يُعدُّ ضرورة؛ لأن العامل فيها وهو قوله "حتم" مصدر وليس بفعل متصرف ولا شبيه بالمتصرف.

تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف:

لايجوز عند أكثر النحويين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، فلا يجوز عندهم أن يقال في "مررت بهندٍ جالسةً" مررت جالسةً بهند، قياساً على المجرور بالإضافة في امتناع تقدم حاله عليه[44].

وذهب ابن كيسان (320هـ)، وأبو علي الفارسي، وابن برهان إلى جواز ذلك[45].

وتابعهم ابن مالك فقال في الألفية:

وسبقَ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قد   أَبَوْا، ولا أمنعه فقد وردْ [46]

وحجته في ذلك - بالإضافة إلى السماع - أن المجرور بحرف مفعولٌ به في المعنى، فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يُمنع تقديم المفعول به[47].

ومما جاء مسموعاً من أشعار العرب الموثوق بعربيتهم قول الشاعر[48]:

لئن كانَ بردُ الماءِ هيمانَ   إليَّ حبيباً إنها لحبيبُ [49]

---

[38] الألفية ص 30.

[39] يستثنى من ذلك لو توسط أفعل التفضيل بين حالين نحو: زيدٌ مفرداً أنفع من عمرو معاناً؛ فلا يجوز تقديم هذين الحالين ولا تأخيرهما عنه، فلا يقال: زيدٌ مفرداً معاناً أنفع من عمرو، ولا زيدٌ أنفع من عمرو مفرداً معانا. انظر: توضيح المقاصد 153/2.

[40] انظر: شرح التسهيل 344/2، الارتشاف 350/2، الهمع 29/4.

[41] انظر: شرح التسهيل 344/2، الارتشاف 350/2.

[42] انظر: شرح التسهيل 344/2، أوضح المسالك 328/2.

[43] انظر: شرح التسهيل 344/2، أوضح المسالك 330/2، التصريح 383/1.

[44] انظر: المقتضب 171/4، 302، اللمع 118، أمالي ابن الشجري 15/3، التوطئة 214، شرح التسهيل 336/2، شرح الكافية الشافية 744/2.

[45] انظر: شرح التسهيل 337/2، الارتشاف 348/2.

[46] الألفية ص 30.

[47] انظر: شرح الكافية الشافية 744/2.

[48] اختلف فيه فقيل: هو عروة بن حزام العذري، وقيل: كثيرٍ عزَّة، وقيل: قيس بن ذريح، وقيل: مجنون ليلى.

فهو لعروة في: الشعر والشعراء 623/2، والخزانة 212/3، 218، ولكثير عزة في المقاصد النحوية 156/3، وللمجنون في سمط اللآلي 400. وقال المبرد في الكامل 789/2: أحسبه لقيس بن ذريح.

وبلا نسبة في: شرح التسهيل 338/2، شرح ابن عقيل 264/2، شرح الأشموني 177/2.

[49] البيت من "الطويل".

"هيمان": شديد العطش. "صادياً": عطشان.

صادياً

فـ "هيمان" و "صاديا" حالان من الضمير المجرور بـ "إلى" وهو الياء.

وأشار في التسهيل، وشرحه إلى أن تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف ضعيفٌ على الأصح لا ممتنع ٥٠.

ولما كان تقديم الحال على صاحبها بهذه الهيئة جائز عنده - وإن كان ممتنعاً عند غيره - استخدمه في باب "أفعل التفضيل" حيث قال:

وأفعلَ التفضيلِ صله أبدا تقديراً او لفظاً بـ "مِنْ" إنْ جُرِّدا٥١

فقوله: "تقديراً أو لفظاً" مصدران في موضع الحال من المجرور بعدهما. وعند المانعين منصوبان على إسقاط "في"٥٢.

تقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه:

للحال مع عاملها - إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً - ثلاث صور:

الأولى: أن تتأخر عن الجملة نحو: زيد في الدار قائماً وزيد عندك مقيماً. وهذه الصورة لا إشكال في جوازها، بل هي الأصل٥٣.

الثانية: أن تتوسط بين المخبر عنه والخبر. نحو: زيدٌ قائماً في الدار، وزيد مقيماً عندك - وستأتي قريباً -.

الثالثة: أن تتقدم الحال على الجملة نحو: قائماً زيدٌ في الدار، ومقيماً زيدٌ عندك. وهي ما أنا بصدد الحديث عنه الآن؛ حيث قال ابن مالك في آخر باب "أبنية المصادر":

في غير ذي الثلاثِ بالتا المرّهْ وشذَّ في هيئةٍ كالخِمْرهْ٥٤

فإن قوله: "في غير" جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه وهو الضمير المستكن في خبر المبتدأ المقدم الذي هو قوله: "بالتا" و "المرَّة" مبتدأ مؤخر. والتقدير: والمرة كائنة بالتاء حال كونها كائنة في غير الفعل صاحب الأحرف الثلاثة، فقدم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه٥٥.

قال الأزهري: وهو نادر٥٦.

فهذه الصورة منعها جمهور النحاة، فلا يقال عندهم: قائماً زيدٌ في الدار، ولا قائماً في الدار زيدٌ؛ نظراً إلى ضعف الظروف في العمل٥٧.

على أن أبا بكر بن طاهر٥٨ (580هـ) قد ذكَر أنه ليس ثمت خلاف في امتناع: قائماً زيدٌ في الدار٥٩، وتبعه ابن مالك٦٠.

ولكن الصحيح خلاف ذلك؛ فإن أبا الحسن الأخفش قد أجاز في قولهم: "فداءً لك أبي وأمي" أن يكون "فداءً" حالاً، والعامل فيه "لك". وهو نظير: قائماً في الدار زيدٌ٦١.

أما الصورة التي وعدت قريباً بذكرها فهي أن تتوسط الحال بين المخبر عنه، والخبر، وتلك لا تخلو من أن تكون متوسطة بين الخبر المقدم، والمبتدأ المؤخر نحو: عندك قائماً زيد، وفي الدار مقيماً عمرو. وهذه لا خلاف في جوازها٦٢.

أو تكون الحال بين المبتدأ والخبر في ترتيبها الأصلي، نحو: زيد قائماً عندك، وعمرو مقيماً في الدار.

يقول: إذا كان الماء البارد حبيباً إلى نفسي وأنا في أشد العطش والظمأ فإن هذه المرأة حبيبة إلى نفسي كالماء للعطشان.

٥٠ انظر: التسهيل 110، وشرحه 336/2.

٥١ الألفية ص39.

٥٢ انظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب 82.

٥٣ انظر: توضيح المقاصد 156/2.

٥٤ الألفية ص37.

٥٥ انظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب 76، منحة الجليل 133/3.

٥٦ تمرين الطلاب في صناعة الإعراب 76.

٥٧ انظر: الكتاب 277/1، المقتضب 300/4.

٥٨ هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي. يُعرف بـ "الخِدَبّ". نحوي، حافظ، بارع اشتهر بتدريس " الكتاب " و " معاني القرآن " للفراء، و " الإيضاح " لأبي علي.

(إنباه الرواة 194/4، 195، إشارة التعيين 295، بغية الوعاة 28/1).

٥٩ ينظر: الارتشاف 355/2.

٦٠ ينظر: شرح الكافية الشافية 753/2.

٦١ ينظر: الارتشاف 355/2، توضيح المقاصد 156/2.

٦٢ انظر: توضيح المقاصد 157/2.

ففي هذه الصورة خلاف بين النحويين على أربعة مذاهب. سأوردها باختصار، ولكني سأذكر قبل ذلك ما جاء في ألفية ابن مالك من هذا القبيل.

ففي باب " عطف النسق " قال:

فالعطف مطلقاً بواوٍ ثم فا حتى أم أو كفيك صدقٌ ووفا ٦٣

فقوله: "العطف": مبتدأ، وخبره قوله: "بواو" و "مطلقاً" حال من الضمير المستتر في الخبر، وجاء تقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه؛ لأن ذلك مغتفر في النظم، على أن الأخفش والناظم أجازاه قياساً٦٤.

وفي باب "المقصور والممدود" قال:

والعادمُ النظير ذا قصـــر وذا مدٍّ بنقلٍ كالحجا وكالحذا ٦٥

فقوله: "العادم": مبتدأ، و "بنقل" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره. و"ذا قصر وذا مد" حالان من الضمير المستكن في الخبر. وهذا من تقديم الحال على عاملها المعنوي٦٦.

والآن أُورد المذاهب الأربعة في هذه المسألة:

الأول: مذهب جمهور البصريين المتمثل في المنع مطلقاً ٦٧. وما ورد من ذلك فمسموع يحفظ ولا يقاس عليه٦٨؛ نظراً لضعف العامل بعدم تصرفه٦٩.

الثاني: الجواز مطلقاً، وإليه ذهب الفراء ٧٠، والأخفش ٧١، وصحّحه ابن مالك مع التضعيف٧٢.

واستدل المجيزون بجملة من الشواهد، منها قراءة بعضهم ٧٣: {وَقَالُوا ما فِي بُطُونِ هذِهِ الأنعامِ خالِصَةً لِذكُورنا ومُحَرَّمٌ على أزْواجِنا } ٧٤.

بنصب " خالصةً " على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو " ما " والمخبر به وهو " لذكورنا".

أما المانعون فقد ردُّوا ذلك وتأولوه.

فمن أقوالهم: إن ما ورد من هذا قليل لا يُحفظ منه إلا هذا، وما لا بال له لقلته لا ينبغي القياس عليه ٧٥.

ومن تخريجاتهم للآية أن " خالصة " معمولة للجار والمجرور قبلها على أنها حال من الضمير المستتر في صلة " ما " فهو العامل في الحال. وتأنيث " خالصة " باعتبار معنى " ما "؛ لأنها واقعة على الأجنَّة ٧٦.

المذهب الثالث: الجواز بقوة إن كان الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً وبضعف إن كان اسماً صريحاً، وهو مذهب ابن مالك في التسهيل وشرحه ٧٧.

المذهب الرابع: الجواز إذا كانت الحال من مضمر مرفوع نحو: أنت قائماً في الدار، والمنع إن كانت من ظاهر، وهو مذهب الكوفيين، فأجازوا أن يُقال في: " أنت في الدار قائماً ": في الدار قائماً أنت، وأنت قائماً في الدار٧٨.

والذي أميل إليه: أنه يجوز وقوع الحال بين المبتدأ والخبر في نحو: زيد في الدار قائماً، وزيدٌ عندك مقيماً. فيقال: زيدٌ قائماً في الدار، وزيد مقيماً عندك، وذلك لأمرين:

الأول: السماع. وله شواهد مبثوثة في كتب النحو وغيرها.

الثاني: أنه يتسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتسع في غيرهما.

تقديم الصفة على الموصوف:

وهو من الأشياء التي نصّ النحاة على منعها٧٩.

---

٦٣ الألفية ص42.

٦٤ انظر: حاشية الملوي على المكودي 142.

٦٥ الألفية ص57.

٦٦ انظر: شرح الأشموني 109/4.

٦٧ انظر: الارتشاف 355/2، توضيح المقاصد 157/2، شرح الأشموني181/1.

٦٨ انظر: شرح الألفية لابن الناظم 329، شرح الأشموني 181/1.

٦٩ انظر: المقتضب 170/4.

٧٠ انظر: الارتشاف 355/2.

٧١ انظر: شرح الجمل 335/1، الفوائد الضيائية 388/1.

٧٢ انظر: شرح التسهيل 346/2، وانظر: الهمع 33/4.

٧٣ هي قراءة ابن عباس بخلاف، والأعرج، وقتادة، وسفيان بن حسين، وابن جبير، والزهري. (مختصر في شواذ القرآن 41، المحتسب 232/1، البحر المحيط 231/4).

٧٤ من الآية 139 من سورة الأنعام.

٧٥ انظر: شرح الألفية لابن الناظم 239. وانظر: شرح الجمل 336/1.

٧٦ انظر: التصريح 385/1، شرح الأشموني 182/2. وانظر: إعراب القرآن للنحاس 100/2، الكشاف 43/2.

٧٧ انظر: التسهيل 111، وشرحه 346/2. وانظر: الارتشاف 356/2، شرح الأشموني 181/2.

٧٨ انظر: الارتشاف 355/2، تعليق الفرائد ج1 مج3 ص1917.

وذهب بعضهم إلى أنه إذا تقدمت الصفة على الموصوف أُعربت - حينئذٍ - حسب موقعها وأُبدل منها الموصوف٨٠.

فإذا قيل - مثلاً -: مررت بالطويل عبد الله فإنه لا يجوز جعل الطويل صفةً لعبد الله، ولكن على إرادة: مررت بالرجل الطويل عبد الله، فحذف الموصوف وأبدل عبد الله من الصفة. قاله ابن الشجري، وحكم عليه بالقبح٨١.

ومثل ابن مالك٨٢ لتقديم النعت وجعل المنعوت بدلاً بقوله عز وجل: **{إلى صِراطِ العَزِيز الحَمِيدِ اللهِ}**٨٣.

أما في الألفية فقد ذكر بعض المعربين بعض المواضع التي اضطر فيها ابن مالك إلى تقديم الصفة على الموصوف لإقامة الوزن. كقوله في باب "جمع المذكر السالم":

وارفع بواوٍ وبيا اجرُرْ وانصبِ سالمَ جمعِ عامرٍ ومذنبِ ٨٤

الأصل: جمع عامر ومذنب السالم، فقدم الصفة على الموصوف، وحذف "ال" ليتمكن من الإضافة، ثم أضاف الصفة إلى موصوفها كجرد قطيفةٍ وفاضل رجلٍ للضرورة٨٥.

وقال في باب "لا النافية للجنس":

ومفــرداً نعتاً لمبنيٍّ يــلـي فافتح أو انصبَن أو ارفع تَعْدِلِ ٨٦

قدَّم "مفرداً" على "نعتاً" مع أن حقه التأخير عنه؛ لأنه وصف له لأجل الضرورة. ويجوز نصبه على الحال؛ لأنه نعت نكرة تقدم عليها٨٧.

وقال في باب "النداء":

وابنِ المعرَّف المنـادى المفردا على الذي في رفعه قد عُهِدا ٨٨

فقوله: " المعرَّف " مفعول بـ "ابْنِ"، وكان حقه أن يقدم المنادى؛ لأن المعرَّف نعت له، والمفرد نعت للمنادى٨٩.

فأصل كلام الناظم: وابنِ المنادى المعرف المفرد...الخ، فالمعرّف نعت للمنادى، فقدم النعت وهو "المعرَّف" على المنعوت وهو "المنادى"، فأعرب المعرف مفعولاً والمنادى بدلاً منه، فصار التابع متبوعاً. ولو أراد الناظم السلامة من ذلك لقال:

وابنِ المنادى المفرد المعرَّفا على الذي في رفعه قد أُلفا٩٠

تقديم معمول المصدر على المصدر:

قال ابن مالك في باب "الضمير":

وفي لَدُنِّي لَدُني قَلَّ وفي قَدْني وقَطْني الحذفُ أيضاً قد يفي٩١

فإن قوله: "وفي قدني" متعلق بـ "يفي" أو بالحذف؛ فعلى الأول يلزم تقديم معمول الخبر على المبتدأ. ويلزم على الثاني إعمال المصدر المحلى بـ "أل" وتقديم معموله عليه، وكلاهما خاص بالشعر٩٢.

وقال في باب "كان وأخواتها":

وبعد أنْ تعويضُ ما عنها ارتُكِبْ كمثل: أمَّا أنت برّاً فاقتربْ ٩٣

قال الأزهري: "وبعد: متعلق بـ"ارتكب" أو بـ"تعويض". وأيًّا كان فاللازم أحد الأمرين: إما تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، أو تقديم معمول

---

٧٩ انظر: أمالي ابن الشجري 275/1، شرح الجمل 218/1.
٨٠ انظر: إعراب القرآن للنحاس 233/5، شرح التسهيل 320/3، البحر المحيط 404/5، حاشية ابن الحاج 34/2.
٨١ انظر: أمالي ابن الشجري 275/1.
٨٢ انظر: شرح التسهيل 320/3.
٨٣ من الآيتين 1، 2 من سورة إبراهيم.
٨٤ الألفية ص11.
٨٥ انظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب 10.
٨٦ الألفية ص21.
٨٧ انظر: شرح المكودي 51.
٨٨ الألفية ص44.
٨٩ انظر: شرح المكودي 149، وانظر: حاشية الصبان 137/3.
٩٠ انظر: حاشية ابن الحاج على شرح المكودي 34/2.
٩١ الألفية ص13.
٩٢ انظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب 16.
٩٣ الألفية ص18.

المصدر عليه، وكلاهما مخصوص بالشعر"٩٤.
وقال الناظم في أول باب "التنازع":
إنْ عاملانِ اقتضيا في اسمٍ عَمَلْ قبلُ فللواحد منهما العملْ٩٥
فالمكودي يرى أن قوله: "في اسم" متعلق بـ"اقتضيا" ٩٦، لكن الذي يظهر للأزهري - كما قال - أنه متعلق بـ"عمل" وقدم عليه للضرورة٩٧.
وفي باب "الممنوع من الصرف" قال:
ولسراويلَ بهذا الجمع شبهٌ اقتضى عمومَ المنع٩٨
نقل الأزهري عن الشاطبي قوله: "أتى بضرورة في هذا البيت؛ حيث قدم "بهذا" على "شبَه" وهو مصدر مقدر بـ "أنْ" والفعل، ولا يتقدم معموله عليه، ولا يمكن أن يقدر "شَبَه" هنا بمشبه كما قدر "عجب" بمعنى معجب في قوله تعالى: **{أكان للنَّاسِ عَجَباً}**٩٩) اهـ. بمعناه١٠٠.
قال الأزهري: "وقد يمنع كونه مقدراً بـ "أنْ" والفعل هنا ويدعي بأنه مصدر صريح، وحينئذٍ لا يمنع تقديم معموله عليه على الأصحّ - سلّمنا ذلك، لكن ذاك في غير المجرور والظرف لكونهما يكتفيان برائحة الفعل عند المحققين"١٠١.
ومن هذا قوله في باب "إعراب الفعل":
وبعدَ " حتى" هكذا إضمارُ "أنْ" حتمٌ كـ" جد حتى تسرَّ ذا حَزَنْ"١٠٢
أعرب الأزهري قوله: "حتم" خبر المبتدأ الذي هو "إضمار" والتقدير: إضمارُ أن حتم بعد حتى هكذا. قال: فقدم معمول المصدر عليه، وعلى المبتدأ العامل فيه للضرورة١٠٣.
قلت: المصدر العامل على ضربين:
أحدهما: مقدر بالفعل وحده وهو الآتي بدلاً من اللفظ بفعله نحو: ضرباً زيداً. وهذا يعمل عند أكثر النحويين مقدماً ومؤخراً؛ لأنه ليس بمنزلة موصول، ولا معموله بمنزلة صلة؛ فيقال: ضرباً زيداً، وزيداً ضرباً١٠٤.
والآخر: مقدر بالفعل، وحرف مصدري. ولأجل تقديره بهذا جُعل هو ومعموله كموصول وصلة، فلا يتقدم ما يتعلق به عليه، كما لا يتقدم شيءٌ من الصلة على الموصول١٠٥.
وقد نسب السيوطي إلى ابن السراج القول بجواز تقديم المفعول على المصدر نحو: يعجبني عمراً ضَرْبُ زيدٍ١٠٦.
والذي في "الأصول" خلاف ذلك؛ إذ صرّح أبو بكر بعدم الجواز فقال: "واعلم أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل ولا المفعول الذي مع المصدر على المصدر؛ لأنه في صلته"١٠٧.
ويرى ابن مالك إضمار عامل فيما أوهم خلاف ذلك، أو عدَّه نادراً١٠٨.
فقد يجيء ما قبل المصدر متعلقاً به من جهة المعنى تعلق المعمول بالعامل، كقول ابن مُقْبل١٠٩:
لقد طالَ عن دهماءَ لدِّي وكتمانُها أُكني بأمِّ فُلانِ١١٠

---

٩٤ تمرين الطلاب في صناعة الإعراب 31.
٩٥ الألفية ص26.
٩٦ انظر: شرح المكودي 70.
٩٧ انظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب 50.
٩٨ الألفية ص50.
٩٩ من الآية 2 من سورة يونس.
١٠٠ تمرين الطلاب في صناعة الإعراب 107.
١٠١ المصدر السابق 107.
١٠٢ الألفية ص51.
١٠٣ تمرين الطلاب في صناعة الإعراب 111 (بتصرف يسير).
١٠٤ انظر: شرح الكافية الشافية 1024/2، شرح ألفية ابن معطي 1012/2.
١٠٥ انظر: التبصرة والتذكرة 241/1، شرح الكافية الشافية 1019/2.
١٠٦ انظر: الهمع 69/5.
١٠٧ الأصول 137/1.
١٠٨ انظر: التسهيل 142، شرح الكافية الشافية 1019/2.
١٠٩ هو تميم بن أُبيّ بن مقبل، أبو كعب. من بني العجلان. شاعر مجيد مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام فأسلم.
(طبقات فحول الشعراء 150/1، الشعر والشعراء 455/1 - 458، الإصابة 189/1، 190).

وعِذْرتي

وكقول عمر بن أبي ربيعة:

ظنُّها بي ظنُّ سوءٍ كُله   وبها ظنِّي عَفافٌ وكرمْ١١١

قال ابن مالك:

فَلَنا في هذه أن نعلق ما تقدم بمصدر آخر محذوف لدلالة الموجود عليه، فيصير كأنه قال: لدِّي عن دهماء لدِّي. وظنِّي بها ظنِّي. فيُتلطف لذلك كله فيما يُؤمن معه الخطأ ويُثبت به الصواب١١٢.

ويكـون هذا التقدير نظير قولهم في قوله تعالى: **{وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ}**١١٣، أنَّ تقديره: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين١١٤.

وزاد في شرح التسـهيل تأويلين أحدهما: أن يجعل ما تقدم متعلقاً بنفس المصدر الموجود على نية التقديم والتأخير.

الثاني - وهو الذي تطمئن إليه النفس لبعده عن التكلف -: أن يكون ما تقدم متعلقاً بالمصدر الموجود نفسه، لا على نية التقديم والتأخير ولكن على أن يكون ذلك مُستباحاً في المصدر، وإن لم يُتسبح مثله في الموصول المحض كما استُبيح استغناؤه عن معمول لا دليل عليه، وإن لم يُتسبح مثله في صلة الموصول١١٥.

الإخبار عن المصدر قبل تمام عمله:

قال ابن مالك في باب "الصفة المشبهة باسم الفاعل":

وعملُ اسمِ فاعلِ المُعدَّى   لها على الحدِّ الذي قد حُدَّا١١٦

أعرب المكودي "عمل" مبتدأ و"اسم فاعل" مضافاً إلى "المعدَّى". قال: "وهو على حذف الموصوف. والتقدير: فاعل الفعل المعدَّى. و "لها" في موضع خبر "عمل"، و"على الحدّ" متعلق بـ "عمل"١١٧.

فقوله: "لها" في موضع خبر المبتدأ الذي هو "عمل" و"على الحدّ" متعلق بـ "عمل" فيه الإخبار عن المصدر قبل تمام عمله١١٨.

قد تقدمت الإشـارة - قريباً - إلى أن المصدر المقدر بالحرف المصدري والفعل مع معموله كالموصول مع صلته وأنه لا يتقدم عليه ما يتعلق به كما لا يجوز تقديم شـيء من الصلة على الموصول، ولا يفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته١١٩.

هذا رأي جمهور النحويين في هذه المسألة.

قال ابن مالك في الكافية الشـافية:

وهو مع المعمول كالموصول   صلته فيما أُجيز وامتُنع

مع

---

١١٠ البيت من " الطويل ".

اللدد: الجدال والخصومة.

الديوان 344، أمالي المرتضى 173/2، شرح التسـهيل 113/3، التذييل والتكميل جـ 3 لوحة 235، شرح شـذور الذهب 374، شـفاء العليل 647/2.

١١١ من " الرمل " ومعناه ظاهر.

انظر: الديوان 377 برواية " سـوءٍ فاحشٍ "، شرح التسـهيل 113/3، التذييل والتكميل جـ3 لوحة 235.

١١٢ انظر: شرح التسـهيل 113/3، شرح الكافية الشـافية 1019/2.

١١٣ من الآية 20 من سـورة يوسف.

١١٤ تلك مسـألة تتعلق بتقديم معمول الصلة على الموصول؛ حيث اختلف النحويون فيها على عدّة مذاهب؛ منها: المنع مطلقاً وهو قول جمهور البصريين، وأوَّلوا ما جاء في ذلك من شـواهد على أربعة تأويلات؛

أحدها: أنه على تقدير عامل مضمر تقديره: أعني، ففي قوله تعالى: **{وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ}** يكون التقدير: أعني فيه من الزاهدين..

الثاني: أن يكون التقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، ويكون قوله: "من الزاهدين" تبييناً لا صلة. وإذا كان كذلك جاز تقديمه؛ لأنه ليس في الصلة.

والثالث: أن الألف واللام ليسـت بمعنى "الذي" وإنَّما هي للتعريف كهي في "الرجل".

والرابع: أن الجار والمجرور متعلق بما تعلق به قوله: **{مِنَ الزَّاهِدِينَ}**؛ لأن **{مِنَ الزَّاهِدِينَ}** واقع خبراً وهو متعلق بمحذوف فيتعلق أيضاً بـ "فيه".

انظر: اللامات 58، 59، المسـائل البغداديات 558، التبصرة والتذكرة 277/1، الأمالي لابن الحاجب 152/1.

١١٥ انظر: شرح التسـهيل 114/3.

١١٦ الألفية ص38.

١١٧ شرح المكودي 121.

١١٨ انظر: حاشـية الملوي على شرح المكودي 121.

١١٩ انظر: شرح التسـهيل 113/3، شرح الكافية الشـافية 1018/2، شرح الأشموني 291/2.

وبالندور احكم على الذي يـرد بغـير ذا، أو حاول العذر تجدْ ١٢٠

وقال في التسـهيل:

"ويُضمرُ عاملٌ فيما أوهم خلاف ذلك، أو يُعدُّ نادراً"١٢١.

أي إن وقع ما يوهم خلاف ما ينبغي تُلطف له فيما يؤمن معه الخطأ ويُثبت به الصواب، من محاولة تخريجه على وجه مناسب ومحاولة إيجاد العذر، كالضرورة الشعرية. فإن لم يتأتَ كلُّ ذلك حُمل على النُّدرة١٢٢.

فممَّا يوهم الفصل بأجنبي - مثلاً - قول الشاعر١٢٣:

المنُّ للذمِّ داعٍ بالعطاءِ فلا تمنن فتُلقى بلا حمد ولا مالِ١٢٤

فإن من يسمع هذا البيت يسبق إلى ذهنه أن الباء الجارة لـ "العطاء" متعلقة بـ "المن"؛ ليكون التقدير: المنُّ بالعطاء داعٍ للذم، وعليه مدار المعنى. غير أن هذا التقدير ممتنع من جهة الإعراب؛ لأنه يلزم منه ارتكاب محذورين؛ أحدهما: الفصل بين المصدر ومعموله١٢٥. والآخر: الإخبار عن المصدر قبل تمام عمله، أي فيما تعلق به من مجرور وغيره.

فيُخرج البيت على تعليق الباء بمحذوف؛ كأنه قيل: المنُّ للذمِّ داعٍ المنّ بالعطاء، فـ "المنّ" الثاني يدل على "المنّ" الأول، فحُذف وأُبقي ما يتعلق به دليلاً عليه١٢٦.

تقديم "مِـنْ" ومجرورها على أفعل التفضيل:

إذا كان أفعل التفضيل مجرداً جيء بعده بـ "مِنْ" جارةً للمفضَّل عليه نحو: محمدٌ أكرمُ من خالدٍ. و "مِنْ" ومجرورها بمنزلة المضاف والمضاف إليه، لا يجوز تقديمها عليه، كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف١٢٧.

ويتعيَّن تقديم "مِنْ" ومجرورها على أفعل التفضيل إذا كان المجرور اسم استفهام أو مضافاً إلى اسم استفهام١٢٨.

أما إذا كان المجرور بـ "من" غير استفهام لم يجز تقديمه على أفعل التفضيل إلا في ضرورة الشعر عند كثير من النحويين١٢٩، كقول الفرزدق:

فقالت لنا: أهلاً وسـهلاً، وزوَّدتْ جنى النحل بل ما زوَّدتْ منه أطيبُ١٣٠

فقدَّم المجرور بـ "مِنْ" على أفعل التفضيل في غير الاستفهام.

أما ابن مالك فقد عدَّ التقديم بهذه الصورة نادراً لا ممتنعاً، فقال في الألفية:

وإنْ تكنْ بتلو " مِنْ " مستفهماً فلهما كن أبداً مقدِّما

كمثـل: مِمَّنْ أنت خيرٌ ؟ ولدى إخبـارٍ التقديمُ نَـزْراً ورَدا١٣١

وقال في شرح التسـهيل: "إن كان المفضول غير ذلك لم يجز تقديمه إلاَّ في نادر من الكلام١٣٢.

---

١٢٠ الكافية الشافية 1018/2.

١٢١ التسـهيل 142.

١٢٢ انظر: شرح الكافية الشافية 1019/2.

١٢٣ لم أجده من سمَّاه.

١٢٤ من "البسيط" وقد ورد في: شرح الكافية الشافية 1020/2، شرح الأشموني 292/2.

١٢٥ أجاب بعضهم كابن الحاجب بأن الفصل مغتفر إذا كان المعمول ظرفاً كما في قوله تعالى: **{إنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ }** [الآيتان 8، 9 من سورة الطارق].

انظر: حاشية الصبان 292/2.

١٢٦ انظر: شرح الكافية الشافية 2/ 1020،1021، شرح الأشموني 292/2.

١٢٧ انظر: شرح ابن عقيل 184/3.

١٢٨ انظر: شرح الرضي 456/3، التسـهيل 133، شرح الكافية الشافية 1134/2.

١٢٩ انظر: شرح المفصل 2 / 60، شرح الرضي 456/3، الارتشاف 3 / 229، أوضح المسالك 3 / 293، الهمع 115/5.

١٣٠ من "الطويل" من أبيات قالها في شأن امرأة من بني ذهل بن ثعلبة قرته وحملته وزودته.

"جنى النحل": ما يُجنى منه وهو العسل

والمعنى: استقبلتنا بالترحيب والحفاوة قائلة لنا: أهلاً وسهلاً، واحتفت بنا احتفاءً طيباً.

والبيت في: شرح المفصل 2 / 60، شرح التسـهيل 3 / 54، شرح الألفية لابن الناظم 484، توضيح المقاصد 3 / 127، شرح ابن عقيل 3 / 184، المقاصد النحوية 43/4، الهمع 115/5، شرح الأشموني 3 / 52.

١٣١ الألفية ص 40.

ومع كون تقديم "مِنْ" ومجرورها ممتنعاً - إذا لم يكن المجرور اسم استفهام أو مضافاً إليه - عند الجمهور١٣٣، ونادراً عند ابن مالك إلاّ أنه قد جاء به ابن مالك مقدماً، إذ قال في باب "الأسماء الستة":

وفي أبٍ وتالِيَيْه يندرُ   وقصرها من نقصهن أشهر١٣٤

فقوله: "من نقصهن" متعلق بـ "أشهر" مقدَّم عليه.

قال الأزهري: "هذا غير جائز عند الجمهور، خلافاً للناظم"١٣٥.

تقديم معمول الصفة على الموصوف:

قال ابن مالك في "باب الكلام وما يتألف منه":

بالجرِّ والتنوين والندا وأل   ومسند للاسم تميزٌ حَصَلْ (١٣٦

فقوله: "للاسم" يُعرب خبراً مقدماً. و "تمييز": مبتدأ مؤخر. وجملة "حصل" في محل رفع صفة لـ "تمييز". ويلزم على هذا تقديم الصفة التي هي قوله: "بالجر" وما عطف عليه على الموصوف وهو قوله: "تمييز"، والصفة لا تتقدم على الموصوف، فمعمولها أولى بالمنع١٣٧.

قلت: ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم معمول الصفة على الموصوف، فلا يجوز أن يقال في: هذا رجلٌ يأكلُ طعامَك: هذا طعامَك رجلٌ يأكلُ.

وتبعهم في هذا ابن مالك فقال في الكافية الشافية:

وعَمَلَ التابع قبلَ ما تبع   لا توقِعَنْ ففعلُ ذاك ممتنعْ

وما نعوه علمـــاءُ البصرهْ   وغيرهم أجــاز دون كثرهْ١٣٨

وأجاز ذلك الكوفيون، وتبعهم الزمخشري في قوله تعالى: **{وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغاً}** ١٣٩ قال: "فإن قلت: بم تعلق قوله: "في أنفسهم" ؟ قلت: بقوله: "بليغاً"؛ أي قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم..."١٤٠.

واستثنى ابن مالك في التسهيل ما إذا كان النعت صالحاً لمباشرة العامل فإنه يجوز تقديمه، ولكن ليس من باب تقديم الصفة على الموصوف ولكن على جعل المنعوت بدلاً منه١٤١. ومثَّل في الشرح بقوله - عز وجل -: **{إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ}**١٤٢ ففيه تقديم النعت وهو قوله: "العزيز الحميد" وجعل المنعوت - وهو لفظ الجلالة - بدلاً.

ومنه قول الشاعر:

ولكنّي بليتُ بوصل قومٍ   لهم لحمٌ ومنكرة جسومُ١٤٣

أي: وجسوم منكرة.

وقال ابن عصفور: "ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف إلاّ حيث سمع، وذلك قليل"١٤٤.

والراجح هو ما ذهب إليه البصريون ومن تبعهم من عدم جواز تقديم معمول الصفة على الموصوف؛ لأن حق المعمول ألاّ يحل إلا في موضع يحل فيه العامل١٤٥، كما قال ابن مالك.

---

١٣٢ شرح التسهيل 3 / 54.

١٣٣ انظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب 9.

١٣٤ الألفية ص 11. قال الصبان: (أشهر: أفعل تفضيل شاذ؛ لأنه إماًّ من " شُهر " المبني للمجهول أو " أشهر " الزائد على الثلاثي). حاشية الصبان 1 / 70.

١٣٥ انظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب 9.

١٣٦ الألفية ص 9.

١٣٧ انظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب 6، شرح الأشموني 1 / 39. قال ابن الحاج في حاشيته على المكودي 1/ 27: (وهذا الاعتراض وارد، ولا تلتفت لكلام بعض).

١٣٨ الكافية الشافية 2 / 1148.

١٣٩ من الآية 63 من سورة النساء.

١٤٠ الكشاف 1 / 276.

١٤١ انظر: التسهيل 169.

١٤٢ من الآية 1، 2 من سورة إبراهيم.

١٤٣ من "الوافر"، ولم أجد من نسبه لشاعرٍ بعينه.

والبيت في: شرح التسهيل 3 / 320، التذييل والتكميل جزء (4) لوحة 129، المساعد 418/2، شفاء العليل 2 / 758.

١٤٤ شرح الجمل 1 / 218.

١٤٥ هذا هو الغالب ولكنه غير مطرد. ألا ترى أن قوله تعالى: **{فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ}** [الشرح: 9، 10] قد تقدم المعمولان فيه وهما "اليتيم والسائل"؛ فالأول معمول لـ "تقهر"، والآخر معمول لـ "تنهر" وقد تقدما على "لا" الناهية، والعامل فيهما لا يجوز تقديمه عليها؛ من قبل

فأنت تقول: هذا رجلٌ مكرمٌ زيداً، ولا تقول: هذا زيداً رجلٌ مكرمٌ؛ لأن النعت لا يتقدم على المنعوت؛ لأنه تابع١٤٦. ولعله يُتسامح في ذلك إذا كان معمولُ الصفة جاراً ومجروراً كما في آية النساء وبيت الألفية.

الفصل بين الصفة والموصوف بما هو أجنبي:

قال ابن مالك في باب "نعم وبئس" وما جرى مجراهما:

فِعلانِ غير متصرفين   نعم وبئس رافعان اسمين١٤٧

أعرب المكودي قول الناظم: "فعلان" خبراً مقدماً، و"غير متصرفين" نعتاً له، و"نعم وبئس" هو المبتدأ، و"رافعان" نعت لفعلين كذلك. قال: ولا يجوز أن يكون قوله: "غير متصرفين" و"رافعان" أخباراً؛ لأنهما قيدٌ في فعلين، وليس المراد أن يخبر بهما عن "نعم وبئس"١٤٨.

وعقّب عليه الأزهري بقوله: "يلزم منه الفصل بين الموصوف والصفة بالمبتدأ، وهو أجنبي من الخبر"١٤٩.

فمذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز الفصل بين الموصوف والصفة بما ليس معمولاً لواحدٍ منهما، بل لم أقف على قول لأحد يجيز ذلك إلا في ضرورة الشعر.

نصَّ على ذلك ثُلةٌ من العلماء منهم ابن جني ١٥٠، وابن عصفور ١٥١، وابن القواس١٥٢، وأبو حيَّان١٥٣.

فمن الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي قول عروة بن الورد:

أقولُ لقومٍ في الكنيفِ تروَّحوا   عشية بتنا عند ماوان رُزّح١٥٤

يريد: أقول لقوم رزّحٍ في الكنيف تروَّحوا عشية بتنا عند ماوان١٥٥

وعليه فإن بيت ابن مالك الآنف الذكر يُعدُّ من هذا القبيل، حيث ألجأته ضرورة الشعر إلى الفصل بين الموصوف "فعلان" وصفته - وهي قوله: "غير متصرفين". وكذا قوله: "رافعان" - بالمبتدأ وهو أجنبي من الخبر، بمعنى أن المبتدأ ليس معمولاً للخبر. وهو الصحيح.

العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ:

هذه المسألة من المسائل المختلف فيها؛ فجمهور البصريين، والفراء يرون أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بعد إعادة حرف الجر ١٥٦، فلا يجوز نحو: مررت بك وزيدٍ.

واحتجوا لمذهبهم بأدلة منها: أن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجارّ، من قِبل أن الضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلاً، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز١٥٧.

ومنها أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه كالتنوين١٥٨.

ومنها أن حق المتعاطفين أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصلح حلوله محل المعطوف، فامتنع العطف عليه١٥٩.

أن المجزوم لا يتقدم على جازمه. فقد تقدم المعمول هاهنا حيث لا يتقدم العامل. انظر الدر المصون 4 / 17.

١٤٦ انظر: شرح التسهيل 3 / 288، البحر المحيط 3 / 282.

١٤٧ الألفية ص 39.

١٤٨ انظر: شرح المكودي 128.

١٤٩ تمرين الطلاب في صناعة الإعراب 80.

١٥٠ انظر: الخصائص 1 / 147.

١٥١ انظر: شرح الجمل 2 / 607، المقرب 1 / 228، ضرائر الشعر 204.

١٥٢ انظر: شرح ألفية ابن معطي 2 / 1390.

١٥٣ انظر: الارتشاف 3 / 315.

١٥٤ من "الطويل"
"تروَّحوا": ساروا بالرواح. "ماوان": وادٍ فيه ماء لبني فزارة
"رزَّح": الرزاح: الذي قد سقط من الهزال والأعياء
والبيت في: الديوان 23، أمالي القالي 234/2، حماسة أبي تمام 253/1، ضرائر الشعر للقزاز 205.

١٥٥ انظر: ضرائر الشعر 205.

١٥٦ انظر: الكتاب 1 / 392، الأصول 2 / 79.

١٥٧ انظر: الإنصاف 2 / 65.

١٥٨ انظر: شرح التسهيل 3 / 375.

١٥٩ انظر: شرح الكافية الشافية 3 / 1247.

ويرى الكوفيون ما عدا الفراء جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار؛ وذلك لوروده في التنزيل، وكلام العرب، كقوله تعالى: **{واتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحامِ}** ١٦٠ - بالجر ١٦١ - وقوله: **{يَسْتَفْتُونَكَ في النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وما يُتْلَى عَلَيْكُمْ}** ١٦٢ وغيرها من الآيات والشواهد الشعرية١٦٣.

ووافق الكوفيين في ذلك كلٌّ من يونس بن حبيب، والأخفش، وأبو علي الشلوبيني (645هـ) وصحَّحه ابنُ مالك١٦٤.

قال في الألفية:

وعَوْدُ خافضٍ لدى عطفٍ على ضمير خفضٍ لازماً قد جُعلا
وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مُثبتا١٦٥

وقال في التسهيل:

"وإن عُطف على ضمير جر اختير إعادة الجار، ولم تلزم وفاقاً ليونس، والأخفش، والكوفيين"١٦٦.

أما الفراء فقد عدَّه قليلاً مرةً فقال: "وما أقل ما تردّ العرب مخفوضاً على مخفوض قد كُني عنه"١٦٧.

وعدَّه مرة أخرى قبيحاً ضعيفاً لا يجوز إلا في الشعر لضعفه١٦٨.

ولأن الناظم لا يرى لزوم ذلك فقد جاء في الألفية شيء منه حيث قال في باب "أمَّا ولولا ولوما":

وبِهما التحضيضَ مِزْ وهَلاَّ ألاَّ ألا وأولينها الفعلا١٦٩

فقوله: "وهلاَّ" معطوف على الضمير المجرور بالباء من غير إعادة حرف الجر١٧٠.

وقال في باب "النسب":

وأولِ ذا القلب انفتاحاً وفُعِلّ عينَهما افتح وفَعِل وفِعِلْ١٧١

فقوله: "وفِعِل" - بكسر الفاء والعين - معطوف على الضمير المجرور بالإضافة من غير إعادة الجار١٧٢.

صرف ما لا ينصرف:

ذكر العلماء أنه يجوز للشاعر أن يصرف في الشعر ما لا ينصرف؛ لأن الأسماء أصلها الصرف.

فإذا اضطر الشاعر ردَّها إلى أصلها ولم يلتفت إلى العلل الداخلة عليها١٧٣.

ويرى بعض البصريين أن كل ما لا ينصرف يجوز صرفه إلاَّ أن يكون آخره ألف تأنيث نحو: "بشرى" فإنه لا يجوز فيه ذلك١٧٤.

واستثنى الكسائي والفراء "أفعل" الذي معه "مِنْ" كـ "هذا أفضل منك، ورأيت أكرم منك. فإنه لا يجوز صرفه١٧٥.

وذكر بعضهم أن صرف ما لا ينصرف لغة عند قوم من النحاة. وقد أجاز ذلك في الكلام أحمد بن يحيى١٧٦.

---

١٦٠ من الآية الأولى من سورة النساء.
١٦١ قرأ بالجر حمزة. وقرأ بقية السبعة بالنصب.
(السبعة في القراءات 226، المبسوط 175، الغاية 132).
١٦٢ من الآية 127 من سورة النساء.
١٦٣ انظر: الإنصاف 2 / 65.
١٦٤ انظر: الهمع 5 / 268، شرح الأشموني 3 / 114، الخزانة 5 / 124.
١٦٥ الألفية ص43.
١٦٦ التسهيل 177، 178.
١٦٧ معاني القرآن 86/2.
١٦٨ المصدر السابق 252/1، 253.
١٦٩ الألفية ص53.
١٧٠ انظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب 115.
١٧١ الألفية ص62.
١٧٢ انظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب 133.
١٧٣ انظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة 40، 41.
١٧٤ انظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة 24، الارتشاف 1 / 448.
١٧٥ انظر: الكامل 1 / 332، الأصول 3 / 437، ضرائر الشعر 24.
١٧٦ انظر: الارتشاف 1 / 448.

وزعم أبو الحسن الأخفش أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف. كما حكى الزجاجي مثل ذلك[177].

ويرى ابن عصفور أن ذلك لغة الشعراء؛ (لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فصرفوه، فجرت ألسنتهم على ذلك. وأما سائر العرب فلا يجوز صرف شيء منه في الكلام فلذلك جعل من قبيل ما يختص به الشعر)[178].

وابن مالك مع جمهور النحويين في أنه يجوز للضرورة أو التناسب صرف جميع ما لا ينصرف[179].

قال في الألفية:

ولاضطرارٍ أو تناسبٍ صُرِفْ   ذو المنع، والمصروف قد لا ينصرفْ[180]

وقد وردت بعض الألفاظ في الألفية مصروفة لأجل الضرورة مع أنَّ حقها المنع من الصرف.

من ذلك ما جاء في باب العلم، إذ قال:

من ذاك أمُّ عريطٍ للعقربِ   وهكذا ثعالةٌ للثعلب[181]

فـ "ثعالة" علم لجنس الثعلب، وهو غير منصرف للعلمية وتاء التأنيث، إلاَّ أنه صرفه للضرورة[182].

ومنه صرف الناظم لكلمة "أحمد" وهو مستحق للمنع لأجل العلمية ووزن الفعل حين قال:

كذاك ذو وزنٍ يخصُّ الفعلا   أو غالبٍ كأحمدٍ ويعلى[183]

وقال في باب: "جمع التكسير":

أفعِلةٌ أفْعُلُ ثم فِعْلَهْ   ثُمَّت أفعالٌ جُموعُ قِلَّهْ[184]

فـ "أفعلة" مستحق للمنع من الصرف للعلمية والتأنيث إلاَّ أن الناظم قد صرفه للضرورة[185].

وقال في الباب نفسه:

فَواعِلٌ لفَوْعَلٍ وفاعَلِ   وفاعِلاءَ مَعَ نحو كاهِلِ[186]

فصرف كلمة "فواعل" للضرورة مع استحقاقها للمنع للسبب السابق[187].

وقال في باب "النسب":

وفَعَليٌّ في فَعِيلَةَ التُزم   وفُعَليٌّ في فُعَيْلَةٍ حُتم[188]

فنوَّن "فُعَيْلَةٍ" للضرورة، مع أنها في الأصل ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث كذلك[189].

وقال في موضع آخر من الباب نفسه:

وبأخٍ أختاً وبابنٍ بِنْتا   ألحِقْ ويونسٌ أبى حذف التا[190]

فصرف كلمة "يونس" للضرورة مع أنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل[191].

أما في باب "الإبدال" فقال:

وصحَّ عينُ فَعَلٍ وفَعِلا   ذا أفْعَلٍ كأغْيَدٍ وأحْوَلا[192]

فصرف كلمة "أغيد" للضرورة مع كونها في الأصل ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن أفعل[193].

---

١٧٧ انظر: ضرائر الشعر 25.
١٧٨ المصدر السابق 25.
١٧٩ انظر: التسهيل 223، 224، شرح الكافية الشافية 3 / 1509.
١٨٠ الألفية ص 50.
١٨١ المصدر السابق ص 13.
١٨٢ انظر: شرح المكودي 21.
١٨٣ الألفية ص 50. وانظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب 108.
١٨٤ الألفية ص 58.
١٨٥ انظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب 125، حاشية الصبان 4 / 121.
١٨٦ الألفية ص 59.
١٨٧ انظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب 128.
١٨٨ الألفية ص 62.
١٨٩ انظر: إرشاد السالك 187.
١٩٠ الألفية ص 63.
١٩١ انظر: شرح المكودي 217، تمرين الطلاب في صناعة الإعراب 135.
١٩٢ الألفية ص 68.
١٩٣ انظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب 149.